العدد (1532) السنة السادسة - السبت (13) حزيران 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

ديـــون الـعـــراق

عباس الغالبي

ورث الاقتصاد العراقي ديونا اقتربت من ١٤٠ مليار دولار قسمت الى اربع فئات، الاولى لاعضاء نادي باريس والثانية لدول من خارج نادي باريس، والثالثة لدائنين من دول الخليج العربي، والرابعة لدائنين من البنوك وشركات للقطاع الخاص والفئة الرابعة كثر اللغط عليها وشابتها الشكوك لافتقاد بعضها مستندات ووثائق تؤكد مصداقية هذه الديون وكان العراق قد بدأ معالجاته لهذه التركة الثقيلة منذ زمن سلطة الحاكم المدني بول بريمر ومجلس الحكم حيث مد جسور الصلة مع المؤسسات الدولية المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنذ مطلع العام ٢٠٠٤ اصدر نادي باريس قرارا لخفض ديون العراق بواقع ٨٠٪ بحسب اتفاق جرى مع صندوق النقد الدولي على وفق الصيغة النهائية لتحليل استدامة المديونية، مقابل ذلك يجري العراق عددا من الاصلاحات الاقتصادية والتي تشكل اساسا لتوقيع اتفاق المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول عادة بعد الحروب والاضطرابات على ان يجري التخفيض للديون بحسب الاتفاقية على ثلاث مراحل الاولى ٣٠٪ والثانية مثلها والثالثة ٢٠٪ على ان لاتتجاوز نهاية العام الماضي ٢٠٠٨ وقد نفذ الاتفاق مع اعضاء نادي باريس بانسيابية رائعة وجميع الدول هي اجنبية الا ان اللافت للنظر بحسب تقديرات المراقبين والمختصين وحتى عامة الناس ان يحدث هذا التلكؤ بل الرفض لتخفيض الديون من قبل بعض دول الخليج العربي وبالتحديد الجارتان الكويت والسعودية دون ان تعطيا مسوغات لهذا التأخير والاصرار على أحالة ملف الديون والتعويضات معها الى باحة مجلس الامن في وقت تنتخي دول اجنبية تبعدنا عنها ملايين الاميال لتطفئ الديون بالكامل وهذه مفارقة تكاد تكون غريبة نوعا ما لعدم وجود مسوغ يجعل الاشقاء بهذا الموقف حيث ان الديون تشكل عقبة كبيرة امام التطور الاقتصادي ونحن لانريد ان نخوض في البعد السياسي الذي تحمله مثل هكذا مواقف وان يتلازم هنا البعد السياسي مع الاقتصادي في هذه القضية الا ان التأثير الذي سيلحق بعملية التنمية والتطور الاقتصادي سيكون كبيرا في ظل حمل التعويضات والديون التي ينوء بها الاقتصاد الوطني الذي يتطلع الى انفتاح على المستويين الداخلي والخارجي دون ان تكون هنالك اعباء هي نتيجة لسياسات اقتصادية وسياسية سابقة لايتحملها الوجود العراقي الجديد.

ان اللافت للنظر بحسب تقديرات المراقبين والمختصين وحتى عامة الناس ان يحدث هذا التلكؤ بل الرفض لتخفيض الديون من قبل بعض دول الخليج العربي وبالتحديد الجارتان الكويت والسعودية دون ان تعطيا مسوغات لهذا التأخير والاصرار على أحالة ملف الديون والتعويضات معها الى باحة مجلس الامن في وقت تنتخي دول اجنبية تبعدنا عنها ملايين الاميال لتطفئ الديون بالكامل وهذه مفارقة تكاد تكون غريبة

دعوا إلى الإسراع بحل مشاكلها مع دول الجوار

اقتصاديـــون: الضـــرورة تستدعـــي تشكيـــل لجـــان مشتركة حول الحقول النفطية المشتركة

يمتلك العراق ثمانية حقول نفطية مشتركة مع دول الجوار موزعة بواقع خمسة منها مع ايران وحقلين مع الكويت وحقل واحد مع سوريا فضلا عن وجود ١١ تركيبا جيولوجياً مع ايران و٤ مثلها مع الكويت و٧ تراكيب لكل من السعودية وسوريا في وقت يرى كثير من الخبراء النفطيين ضرورة الاسراع باستغلال هذه الحقول والتراكيب عبر الاتفاقيات الثنائية.

بغداد/ علي جابر

ويقول الباحث الاقتصادي كريم سوادي ان الحقول المشتركة للعراق مع الدول الاخرى يجب ان تكون لها ادارة مشتركة مع الاخذ بنظر الاعتبار المخزون النفطي وكميته قياساً للمنتج ولابد من ايجاد السبل الكفيلة وايجاد الحلول المناسبة دفعاً للمشاكل التي قد تطرأ جراء هذا الاشتراك مشيرا الى ان الكثير من الدول ومنها السعودية عمدت الى تشكيل لجان مشتركة مع الدول التي تربطها معها أبار نفطية مشتركة وقد نجحت في ذلك وتم وضع أسس سليمة للتعاون الناجح.

واتوقع ان تشكل هذه الابار النفطية علاقات طيبة بين هذه الدول بعد ان تعالج الخلافات بشكل ودي ومفيد للجانبين.

وحل هذه المشاكل يتوقف على انهاء المشاكل العالقة من حيث رسم الحدود مثلاً حقول(الرميلة) مع الكويت والتي تسمى (الرفكة) ايضاً.هذه مشكلتها متوقفة على رسم معالم الحدود بين البلدين.

ويؤكد الدكتور عباس ألتميمي ان هناك قراراً صادراً من مجلس الأمن أعطى للكويت ٩ آبار منتجه والعراق ينتج النفط من حقل صفوان الذي يتكون من قبتين احداهما في العراق والأخرى في الكويت والأمر يحتاج الى أعداد الدراسات والبحوث الخاصة بهذا الجانب والتي يمكن من خلالها ايجاد السبل الكفيلة لتنظيم عملية الآبار المشتركة حيث يمكن توحيد الأنتاج والإيتاء بشركات اجنبية خاصة وتفعيل اللقاءات مع هذه الدول للأتفاق على الأنتاج والتنقيب وان تكون هذه الأتفاقيات متوازنة وعادلة بين الطرفين والأبتعاد عن السياسة وايجاد النظرة العادلة الى هذا الموضوع حيث يوجد مثلاً مستودع (نفط خان) الذي يسمى في ايران (نفط شاه) يوجد به ميلان يفيد الجانب الايراني وهذا يساعدهم في زيادة الأنتاج والتأثير على الأحتياطي.

وتوضح القانونية انعام عودة ثجيل ان الدستور في المادة(١١٢) منه يشير الى ضرورة تشريع القوانين التي تنظم عمل القطاع النفطي وان عدم تشريع قانون النفط والغاز هو تأخير لتطوير هذا القطاع ولابد من تظافر جهود القطاع العام والخاص والعمل على زيادة الأنتاج الى ١٠ملايين برميل يومياً فضلا عن تشجيع عمل القطاع الخاص كما هو الحال في تجارب العديد من الدول مثلما طبق في(الدنمارك)والنرويج التي تنتج ٤،٢٠٠ مليون برميل و٨٥٪منه تنتجه الشركات الخاصة وهذا ماطبق ايضاً في دول الخليج وشمال افريقيا.

ويشير الصحفي جبارسلطان الى جملة المقترحات التي يمكن من خلالها تطوير القطاع النفطي وحل المشاكل العالقة بشأن الحقول المشتركة مع الدول الأخرى ومنها اعداد الدراسات اللازمة لتنظيم عمل الشركات ووزارة النفط وإبرام الإتفاقيات المشتركة بين الجانبين والإستفادة من الخبرة الأجنبية حسب التنافس فيما بينها وماتقدمه خدمةً للاقتصاد العراقي من خلال تعاون شركة نفط الجنوب والشمال والاستفادة من المخزون النفطي الكبير و اعطاء الشركات الاجنبية واناطتها مهمة الحقول الجديدة وإيكال دور تنظيم الحقول المكتشفة...

ويرى المهندس علي مراد ان الاستفادة من الشركات الاجنبية مهم حيث يمكن ان تساعد الكادر العراقي بما تمتلكه من خبرة على النهوض بهذا القطاع وتطوير وزيادة الصادرات من خلال جلب الوسائل الحديثة المساعدة في الانتاج وان يتم الاتفاق على التشريعات الخاصة بهذا الجانب..

استكمـــال اســتعـــدادات "بورصـــة كـــردستـــان"

اربيل/ وكالات

ابلغت لجنة إعداد بورصة اقليم كردستان المجلس الاقتصادي للاقليم في مجلس الوزراء عن استعدادها لانشاء بورصة كردستان.

وقال عبد الله احمد رئيس اللجنة التحضيرية لبورصة اقليم كردستان لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) انه "في الاجتماع الاخير للمجلس الاقتصادي للاقليم سيناقش موضوع الكتاب الرسمي لبورصة كردستان، وستتم المصادقة على حصة حكومة الاقليم وهي ٢٠٪"، مبينا انه الى الان "وضعت ١٠ شركات اموالها في بنك الاقليم لغرض المشاركة في بورصة اقليم كردستان، وبعد موافقة المجلس الاقتصادي سيتم ارسال المشروع الى بغداد وتسجيل اسماء الشركات".

واضاف احمد "توجد في بغداد هيئة الاوراق المالية وتشرف عن طريق الاعمال الرسمية على بورصة العراق واقليم كردستان، الا ان بورصة اقليم كردستان ستكون مستقلة وستمثل وزارتا المالية والتجارية لاقليم كردستان بنسبة ٢٠٪ في البورصة لتمثيل حكومة الاقليم".

ومن جانبه قال هفال عبد الرحمن سكرتير نقابة اقتصاديي كردستان لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) أن "انشاء البورصة في اقليم كردستان، هو بحسب السياسة الاقتصادية التي تتبعها حكومة الاقليم اليوم، وخاصة في حث الاستثمار وجذب المستثمرين الاجانب الى الاقليم اضافة الى الحركة التجارية لتقوية البنية التحتية والسوق الحرة، ما جعل ذلك ان يحتاج الاقليم من الان الى السوق المالية".

واضاف ايضا "انشاء هذه المؤسسة سيؤثر على الحركة الاقتصادية في اقليم كردستان، وسيستثمر اناس كثيرون اموالهم فيها وتؤسس حكومة الاقليم بنية اقتصادية قوية".

ارتفاع مؤشر تداول الأسهم في البورصة نهاية الأسبوع الماضي

بغداد/ قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الخميس الماضي تداول اسهم ٣٥ شركة مساهمة بعدد تجاوز (٢٩٤) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٥١٣) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (١٤٥) عقداً.

وذكرت نشرة سوق العراق ان هذه الجلسة هي الرابعة والخاصة بالتداول اليدوي لشهر حزيران الجاري حيث تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٤٠,١٪) وحجم التداول بنسبة (٢٩,٧٪) وجاء قطاع الصناعة ثانياً" من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٢٨,٢٪) وحجم التداول بنسبة (٢٩,٤٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية. وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاعي المصارف بنسبة (٠,٠٢٩٪) والصناعة بنسبة (٠,٠٣٠٪) وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعات الاستثمار بنسبة (٠,٠٢٥٪) والخدمات بنسبة (٠,٠٦٠٪) والفنادق بنسبة (٠,١٥٩٪) والزراعة بنسبة (٠,٠٢٥٪).

واشارت النشرة الى انخفاض مؤشر السوق العام بنسبة (٠,٢٦٠٪) عندما اقفل على (٢٥٠,٤٦٨) نقطة. اما العقود الخاصة لغير العراقيين فقد تم تنفيذ (١٢) عقداعلى اسهم شركات قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (٣) ملايين سهم بقيمة تجاوزت (٩) ملايين دينار والشركات هي: العراقية للنقل البري بغداد غازية والصناعات الكيمياوية والصناعات الالكترونية والكندي للقاحات البيطرية والثرثار للانتاج الزراعي واخير العراقية لانتاج وتسويق اللحوم.

الصـــناعـة تســعـى لتأهيل شـركـــاتها ضـــمن خطة للإصـــلاح الاقتصـــادي

بغداد/ المدى

كشف مصدر في وزارة الصناعة والمعادن أن الوزارة أنجزت بعض متطلبات الإصلاح الاقتصادي في شركاتها من خلال التعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في مجال تحديد المناطق الصناعية بالقطر ووضع الخطة الخمسية للقطاع الخاص العراقي.

وفي سياق متصل أكد المصدر إن الوزارة مستمرة في تنفيذ إجـراءات التوعية العامة للعاملين بالمزايا المتحققة عن عملية الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالقطاع الصناعي والتعاقد لتأهيل وتحديث المعامل من خـلال إكساب العاملين الخبرة ونقل التكنولوجيا.

من جانب آخر أوضح المصدر أن هذه العملية التي يتم تنفيذها في الشركات العامة والحصول على نتيجة ايجابية لن تتم الابعد أعادة النظر في القوانين والتعليمات وضرورة توفر التسهيلات والحوافز للمستثمرين ورجال الإعمال والأخذ بنظر الاعتبار التطورات الحاصلة في العالم في هذا المجال واستخدام الأسلوب المتكافئ من حيث تحقيق المردود الايجابي والإرباح لضمان نجاح هذه عملية.

يُذكر إن خطوات الـوزارة في مجـال الإصلاح الاقتصادي تأتي ضمن خطة الوزارة الرامية إلى إعادة تأهيل شركاتها والارتفاع بطاقتها الإنتاجية إضافة إلى تطوير وتحسين نوعية منتجاتها حيثُ أن ألإصلاح الاقتصادي والمتضمن عمليات الاستثمار سيكون ضمن إطار زمني وشروط ومعايير وضعتها الوزارة لضمان عدم الإضرار بتلك الشركات ومنتسبيها وان من ضمن الشروط التي وضعتها الوزارة هي تحمل المستثمر كامل كلفة التأهيل ورواتب ومخصصات العاملين بصورة مجزية وضمان عدم تسريح أي موظف مع ضمان توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المعامل عن طريق تجهيز ونصب وحدات توليد كهربائي.

وعلى صعيد ذي صلة أعدت وزارة الصناعة والمعادن برامج تأهيل شاملة لجميع معامل ومصانع الشركات التابعة لها للنهوض بالطاقات الإنتاجية وتحقيق معدلات إنتاجية عالية تسهم في تخفيض دعم الدولة لها بشكل كبير من خلال تحقيق إيرادات عالية تمكن الشركات من الاعتماد على مواردها الذاتية.

واشار بيان للمكتب الإعلامي في الوزارة الى ان هذه البرامج والمعدة على المديين المتوسط والبعيد تتضمن ضرورة توفير كل الظروف الملائمة ومستلزمات التشغيل اضافة الى اهمية توفير المواد الاولية اللازمة لتطوير وزيادة الانتاج بما يسهم في منافسة المستورد الداخل الى السوق. وبين البيان ان لهذه البرامج اهمية الدخول في مشاريع جديدة خلال الاعوام القادمة وبالتعاون مع شركات عالمية.

من جانب آخر وفي إطار دعم الوزارة للقطاع الخاص في العراق وتهيئته للمنافسة خلال الفترة المقبلة تستمر الوزارة بوضع الخطوات التمهيدية اللازمة لتشخيص معوقات الارتقاء بمستوى اداء النشاط الصناعي الخاص باعتباره مكملاً ومتمماً لنشاط القطاع الصناعي العام حيث تستمر الشركة العامة للمسح الجيولوجي بمساهمتها في توفير المعلومات الجيولوجية ومنح إجازات الاستثمار المقلعي والمعدني إضافة إلى قيام الشركة بفتح العديد من المكاتب الإقليمية في عموم المحافظات بهدف تعريف المحافظات بثرواتها المعدنية وتشجيعها لاستغلالها وبما يسهم في تشجيع المستثمرين للدخول في استثمارها، فضلا عن استمرار المديرية العامة للتنمية الصناعية بمنح إجازات التأسيس وشهادات إكمال التأسيس للمشاريع الصناعية إضافة إلى منحها هويات جديدة للمشاريع الصناعية الكاملة التأسيس.

برلماني: الإنتاج النفطي سيرتفع إلى أربعة ملايين برميل يومياً

بغداد/ وكالات

توقع عضو لجنة النفط والغاز في مجلس النواب بايزيد حسن ارتفاع إنتاج النفط العراقي إلى أربعة ملايين برميل يومياً، بعد الاتفاق مع ٣٥ شركة عالمية على استخراجه من ثمانية حقول جديدة. وقال حسن لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "الاختيار وقع على ٣٥ من مجموع ١٢٠ شركة عالمية قدمت طلباتها لاستخراج نفط العراق من ثمانية حقول نفطية بصيغة عقود خدمة".. مشيراً إلى أن "الإنتاج النفطي في الوقت الحاضر يبلغ مليوني برميل يومياً". وأوضح أن "العقود تلزم الشركات بضمان عدم انخفاض الإنتاج النفطي، وزيادة الكمية المنتجة منه". يذكر أن لجنة النفط والغاز في مجلس النواب وجهت نقدا لوزير النفط حسين الشهرستاني وطالبت رسمياً باستجوابه، على خلفية فشله بتنفيذ الوعود التي قطعها للبرلمان بزيادة الإنتاج النفطي، ولوجود فساد في وزارته.

اقتصادي يعد تفجيرات أسواق المحاصيل الزراعية طاردة للاستثمار

المدى/ وكالات

عد خبير اقتصادي التفجيرات الاخيرة التي حدثت في اسواق المحاصيل الزراعية في بغداد وسيلة طاردة للاستثمار في القطاع الزراعي ورغبة عند منفذيها لاعتماد الاستيراد في تغطية النقص الحاصل في سوق المنتجات الزراعية. وقال الدكتور علي المانع عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان التفجيرات المتكررة في اسواق المحاصيل الزراعية تلزم الحكومة في اتباع جملة من النقاط للنهوض بالواقع الزراعي وتحسين ادائه ليكون شريكا مهما في دعم عملية التنمية الاقتصادية في البلد من خلال سد حاجة المواطنين وهو جزء مهم من المتطلبات. ولفت المانع الى ان الاونة الاخيرة شهدت نشاطا ملحوظا للفلاحين العراقيين في زيادة الانتاج واظهار القدرة في المنافسة وتنويع النمو الاقتصادي ، الا ان التفجيرات ستكون حائلا دون الاستمرار بهذا النهج، مطالبا الجهات الامنية بتوفير الحماية اللازمة للمزارعين وتجار المحاصيل. وشدد المانع على العمل لايصال انتاجية الارض الى حدود طاقتها الانتاجية القصوى وتغطية حاجة الشعب المتنامية من السلع الغذائية الرئيسية واعادة النظر بالسياسة الاستيرادية للبضائع وعدم اغراق السوق بالمحاصيل الزراعية غير الجيدة للاستهلاك.

تجدر الاشارة الى ان اسواق المحاصيل الزراعية في بغداد تعرضت في الفترة الاخيرة الى موجة من التفجيرات.

الربط بين مصرفي الإقليم ومصارف بغداد

اربيل/ وكالات

أعلن وكيل وزارة المالية في إقليم كردستان دلشاد عثمان أن مصرفي الأقليم في أربيل والسليمانية سيرتبطان بمصارف بغداد.

وقال عثمان لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "هناك مصرفين مركزيين في أربيل والسليمانية وهما مرتبطان الى الآن بحكومة إقليم كردستان، لكننا الآن وبناء على طلب من الحكومة العراقية نعمل على ربط المصرفين بالبنك المركزي العراقي". وأوضح عثمان ان "هذه الخطوة تأتي من منطلق أن المصرفين هما أصلا فرعان للمصرف العراقي، لأن السياسة النقدية هي من صلاحيات الحكومة المركزية وليس حكومة إقليم كردستان، ولهذا نعمل الآن على ربط المصرفين بالبنك المركزي العراقي"

حركـــة الســـــوق

المـــواد الانشـــائيـــة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعـــر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٧٥ ديناراً عراقياً	١١٨٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعـدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٥,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٥٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٢٥٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ مستورد	٣٥٠٠ دينار		
كرز مستورد	٤٠٠٠ دينار		